

Distr.: General
3 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة عن الإقليم
4	أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية
5	ثانيا - الميزانية
5	ثالثا - الظروف الاقتصادية
5	ألف - لمحة عامة
6	باء - الخدمات المالية
7	جيم - السياحة
8	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
8	هاء - الاتصالات والبنى التحتية
8	رابعا - الظروف الاجتماعية

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 25 كانون الثاني/يناير 2022. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الرابط التالي:

www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers



الرجاء إعادة استعمال الورق



8	ألف - العمل والهجرة
10	باء - التعليم
11	جيم - الصحة
12	دال - الجريمة والسلامة العامة
12	هاء - حقوق الإنسان
12	خامسا - البيئة
13	سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
14	سابعا - مركز الإقليم في المستقبل
14	ألف - موقف حكومة الإقليم
14	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
15	ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة
15	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
15	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
16	جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة
	المرفق
18	خريطة جزر فيرجن البريطانية

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليمًا غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثّل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم جون جيمس رانكين (منذ كانون الثاني/يناير 2021).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو 100 كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد 25 كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة 60 من الجزر والجزيرات والجزيرات الشعابية المنخفضة التي تشكل مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة أرخبيلًا. وعشرون من هذه الجزر جزر مأهولة. أما الجزر الرئيسية، فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: 153 كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 80 117 كيلومترا مربعا.

عدد السكان: 31 197 نسمة (عام 2017)، من بينهم 39 في المائة من المواطنين، أو من "أبناء الإقليم". أما الأغلبية العظمى من "غير أبناء الإقليم" فهم من بلدان أخرى من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوروبا.

العمر المتوقع عند الولادة: 77,4 سنة؛ 74,4 سنة للرجال و 81,3 سنة للنساء.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: رود تاون، تقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء سعادة السيد أندرو أ. فاهي (منذ شباط/فبراير 2019).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب جزر فرجن؛ وحزب التقدميين المتحدّين؛ وحركة جزر فرجن التقدمية.

الانتخابات: أُجريت آخر مرة في 25 شباط/فبراير 2019؛ الانتخابات المقبلة: عام 2023.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم 15 عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 33 294 دولارا (2021، تقديرات وزارة المالية).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي.

معدل البطالة: 5,5 في المائة (تقديرات عام 2019).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراوك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام 1648. وفي عام 1666، بسط مستوطنون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية.

أولا - المسائل الدستورية والسياسية والقانونية

- 1 - وفقا لمرسوم دستور جزر فرجن لعام 2007، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وفي بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تدرج ضمن الحقائق الوزارية، ينص الدستور على تفويض المسؤولية إلى حكومة الإقليم. وللمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وحدها صلاحية سن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وبالنسبة للعلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحيات التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتصلة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.
- 2 - ونص دستور عام 2007 على أن تتولى السلطة التنفيذية حكومة ذات مجلس وزاري تعتمد على هيكل رسمي بدرجة أكبر. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس وزراء يعينه الحاكم من بين الأعضاء المنتخبين محليا لمجلس النواب؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتوافق على جدول الأعمال اللجنة التوجيهية لمجلس الوزراء، التي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء. ويتألف مجلس النواب من رئيس للمجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و 13 عضوا منتخبا - 9 أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و 4 أعضاء يمثلون الإقليم ككل.
- 3 - وينص الدستور على إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. ويُنتخب المرشحون على أساس الأغلبية البسيطة. ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن 18 سنة وأن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل دون تصريح وحق التصويت. وفي الممارسة العملية، يجب على الشخص أن يقيم بصورة متواصلة في الإقليم لمدة 20 سنة قبل أن يحق له طلب الحصول على الإقامة الدائمة، وعلى صفة ابن الإقليم في وقت لاحق. وأجريت آخر انتخابات عامة في 25 شباط/فبراير 2019. وفاز حزب جزر فرجن، بقيادة أندرو أ. فاهي، بثمانية مقاعد من أصل 13 مقعدا. وفاز الحزب الديمقراطي الوطني بثلاثة مقاعد، وحركة جزر فرجن التقدمية بمقعد واحد، وحزب التقدميين المتحدين بمقعد واحد أيضا.
- 4 - ويتألف قانون جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسنها إما الهيئة التشريعية للإقليم أو المملكة المتحدة نيابة عن الإقليم. وتُدير شؤون القضاء المحكمة العليا لشرق الكاريبي التي يوجد مقرها في سانت لوسيا. وتضم محكمة العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد محكمة صلح ابتدائية تبت في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة جزئية. وتوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، وتتألف من كبير القضاة واثنين من قضاة الاستئناف. ويمثل مجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح مواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية الجنسية البريطانية.
- 5 - وقد أعلن الحاكم السابق عن إنشاء لجنة تحقيق مستقلة في كانون الثاني/يناير 2021 للنظر فيما إذا كانت أعمال فساد أو إساءة استخدام للمنصب أو غير ذلك من المظاهر الخطيرة لخيانة الأمانة قد حدثت في السنوات الأخيرة في صفوف المسؤولين العامين والمنتخبين والقانونيين. والغرض من تلك اللجنة هو استعراض الحوكمة في الإقليم وتقديم توصيات لتحسينها. وتم تعيين مفوض التحقيق الوحيد في 19 كانون

الثاني/يناير 2021. وبموجب مرسوم التعيين المؤرخ 19 كانون الثاني/يناير، كان يُرتقب أن يقدم المفوض تقريره إلى الحاكم في غضون ستة أشهر من بدء التحقيق (19 تموز/يوليه 2021). وبموجب مرسوم التعيين المعدل المؤرخ 14 تموز/يوليه 2021، مُنح المفوض تمديدا لمدة ستة أشهر وطلب منه تقديم تقريره بحلول 19 كانون الثاني/يناير 2022. وبعد مرسوم التعيين المعدل المؤرخ 10 كانون الثاني/يناير 2022 الذي منح المفوض تمديدا لمدة 3 أشهر، أصبح من المتوقع تقديم التقرير إلى الحاكم في نيسان/أبريل 2022.

ثانياً - الميزانية

6 - تمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، قُدرت ميزانية عام 2022 بمبلغ 397,1 مليون دولار، وقدرت الإيرادات والنفقات الجارية بمبلغ 356,6 مليون دولار و 336,9 مليون دولار، على التوالي. ويُتوقع تحقيق فائض جارٍ يبلغ حوالي 13,8 مليون دولار. وحصلت كل من وزارة الموارد الطبيعية والعمل والهجرة ووزارة التعليم والثقافة وشؤون الشباب ومصائد الأسماك والزراعة على حصة قدرها 14 في المائة من الاعتمادات، في حين حصلت وزارة النقل والأشغال والمرافق العامة على 12,3 في المائة من الميزانية الجارية.

ثالثاً - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

7 - خلال الفترة من 7 آب/أغسطس إلى 19 أيلول/سبتمبر 2017، تعرضت جزر فرجن البريطانية لفيضان غير مسبوق وإعصارين من الفئة 5 (نادرة الحدوث في السابق)، هما إعصارا إيرما وماريا. ولحقت بالإقليم أضرار كارثية المستوى تُقدَّر بمبلغ 3,6 بلايين دولار أثرت على الاقتصاد بأكمله، كانت تعادل أكثر من ثلاث مرات ونصف الناتج المحلي الإجمالي السنوي. وساعد الأداء الثابت لقطاع الخدمات المالية في التخفيف من أثر التراجع الملحوظ الذي شهده قطاع السياحة وغيره من القطاعات بعد أحداث عام 2017 المدمرة. وكما هو مبين في تقديرات ميزانية عام 2021 التي أصدرتها حكومة الإقليم، على الرغم من الانكماش الطفيف الذي عرفه الاقتصاد في عام 2018، كان الاقتصاد في طريقه إلى الانتعاش بعد الخسائر المدمرة التي شهدتها عام 2017. وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 5,4 في المائة في عام 2019، وكان من المتوقع أن يستمر خلال عام 2020. غير أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثرت بشدة على اقتصاد الإقليم كما هو مبين في تقديرات ميزانية عام 2022. وقد خلفت التدابير المتخذة لكبح جماح الجائحة تداعيات فورية على قطاع السياحة، الذي يمثل أحد الركائز الاقتصادية الرئيسية، بعد إغلاق نقاط الدخول وتطبيق تدابير تحظر التجول وفرض تدابير إغلاق شامل. وتم خفض الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لعام 2020 نتيجة للجائحة، وتشير التقديرات إلى أنه انكمش بنسبة 9,3 في المائة. ونظراً لاستمرار الجائحة في عام 2021، عملت بعض القطاعات مع فرض بعض القيود. وفي الوقت نفسه، ظهرت علامات تدل على زيادة النشاط الاقتصادي في قطاعات أخرى مثل التعدين واستغلال المحاجر والبناء والنقل والتخزين، وقد حفزت هذا النشاط إلى حد كبير المشاريع الاستثمارية للقطاعين العام والخاص. ونظراً لارتفاع النشاط الاقتصادي في تلك القطاعات، يُتوقع الآن أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2021 نسبة 2,2 في المائة. أما على المدى المتوسط، فيُتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,8 في المائة و 2,1 في المائة و 1,7 في المائة على التوالي في الأعوام 2022 و 2023 و 2024 مقارنة بمستوى العام السابق.

8 - ونُشر تقرير "تقييم أثر كوفيد-19 على المجالين البشري والاقتصادي" الخاص بجزر فرجن البريطانية في 15 حزيران/يونيه 2020. وقد أعد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع حكومة الإقليم وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي هذا التقرير، عُرض بإيجاز عدد من التدخلات الرامية إلى ضمان تمكن الإقليم من الصمود أمام مزيد من الصدمات ومن إعادة البناء في أعقاب الأزمة، وجرى توقع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 13 و 17 في المائة في عام 2020. ووفقا للتقرير، تجلى الأثر الاقتصادي للجائحة بصورة أكبر في قطاع السياحة الذي يساهم بحوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

9 - وتحدد "خريطة طريق الاقتصاد الأزرق الاستراتيجية لجزر فرجن للفترة 2020-2025"، التي أعدتها حكومة الإقليم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهجا متكاملًا للتنمية المستدامة القائمة على المحيطات يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والهدف 11 من أهداف أيتشي للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

10 - وفي 15 كانون الثاني/يناير 2022، أطلقت حكومة الإقليم عملية تشاور عامة بشأن مشروع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، التي أعدت بفضل الدعم التقني المقدم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويُتوقع أن توجه هذه الخطة التنمية المستدامة في الإقليم خلال السنوات الخمس عشرة المقبلة. وتعتمد خطة التنمية، حسب ما ورد في مشروعها، على الرؤية التي تم الإعراب عنها أثناء المشاورات العامة الموسعة، والمقابلات المتعمقة، والردود على أحد الاستقصاءات. وأجريت العديد من المشاورات العامة خلال تلك العملية للاشتراك أولا في جهود التتقيف الشامل بشأن أهداف التنمية المستدامة، ثم لضمان مشاركة المواطنين في تحديد الأولويات وصياغة رؤية طموحة للإقليم في مساعيه المتعلقة بالاستدامة والقدرة على الصمود. وشملت بعض القضايا التي نوقشت إتاحة فرص أمام الشباب؛ والحفاظ على البيئة بالتوازي مع تطوير الاقتصاد الأزرق؛ واحترام التنوع مع الحفاظ على العادات والتقاليد؛ وإقامة بنية تحتية مستدامة نظرا إلى الدمار الذي خلفته آخر الأعاصير؛ وإعادة تنشيط الاقتصاد لمواجهة المخاطر المتصلة بالمناخ وجائحة كوفيد-19؛ والاستعداد والتحرك نحو مزيد من الاستقلالية والآثار المترتبة على هذا التقدم على مستوى الحوكمة. وتعتمد خطة التنمية أيضا على أهداف التنمية المستدامة، كما أخذت في الاعتبار أهمية مواصلة جهود التعافي من إعصاري إيرما وماريا، فضلا عن إعادة تنشيط الإقليم وتغيير صورته بعد جائحة كوفيد-19. وتشير مسودة الوثيقة إلى إيلاء الاعتبار الواجب أيضا للتطور الدستوري للإقليم وإلى وجود صلة بين خطة التنمية واللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

باء - الخدمات المالية

11 - وفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2024، انتعش قطاع الخدمات المالية في منتصف عام 2020. وتواصل هذا الاتجاه من عام 2020 حتى النصف الأول من عام 2021 حيث بلغت أرقام تأسيس الشركات مستويات مماثلة لمستويات ما قبل الجائحة. لكن لا يزال هذا القطاع يواجه العديد من التحديات التي تشمل ما يلي: '1' مبادرة الضرائب الرقمية التي أطلقتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتي تقترح فرض حد أدنى عالمي على الضرائب التي تدفعها الشركات المتعددة الجنسيات؛ '2' والشكوك المحيطة بإنشاء سجلات لملكية الانتفاع تكون متاحة لعامة الناس؛ '3' واستعراض

النظراء الذي أطلقته منظمة التعاون والتنمية في كانون الأول/ديسمبر 2020 والذي أصبح يُطبَّق على الإقليم؛ '4' والتحضيرات للتقييم المتبادل الذي من المقرر أن تجريه فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي في الفصل الثاني من عام 2022.

12 - وفي أيار/مايو 2018، أقر برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسل الأموال، الذي يُلزم وزير الخارجية بأن يوفر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل لملكية الانتفاع للشركات المسجلة في ولايتها القضائية وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع أمر يصدر عن مجلس الملكة الخاص يُلزم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن قد فعلت ذلك. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي يحدد إطارا للسجلات. وبحلول ذلك التاريخ، كانت حكومات أقاليم ما وراء البحار المأهولة بشكل دائم قد التزمت بإنشاء سجلات لملكية انتفاع الشركات متاحة لعامة الناس؛ وعند الاقتضاء، تساعد حكومة المملكة المتحدة أقاليم ما وراء البحار على الوفاء بهذه الالتزامات.

جيم - السياحة

13 - وفقا لتقديرات ميزانية عام 2022، كان يُتَوَقَّع في بداية عام 2020 أن يواصل قطاع السياحة زخم النمو الذي حققه في عام 2019، والذي اختتم باستقبال نحو 900 000 زائر، وهو ما مثّل نمواً بنسبة 118,8 في المائة مقارنة بعام 2018. غير أنه في أعقاب إغلاق الحدود في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بلغ عدد السياح 305 356 سائحا في عام 2020 مما يعكس انخفاضا بنسبة 65,9 في المائة مقارنة بعام 2019. وقد خَلَفَ هذا الانخفاض الكبير في عدد السياح الوافدين أثرا سلبيا بالغا على الاقتصاد. واستنادا إلى الإيرادات السياحية التقديرية للإقليم في عام 2016 التي بلغت حوالي 609 ملايين دولار، انخفضت إيرادات السياحة في عام 2020 بنسبة 77,0 في المائة على الأقل مقارنة بمستوى عام 2016. وبعد إعادة فتح الحدود أمام المسافرين الدوليين في كانون الأول/ديسمبر 2020 عبر مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، وإعادة فتح نقاط دخول أخرى أمام المسافرين الدوليين اعتبارا من نيسان/أبريل 2021، يُتَوَقَّع أن يتواصل ارتفاع عدد السياح الوافدين إلى الإقليم. غير أنه نتيجة للطفرات العرضية في الإصابات بسبب المتحورات الجديدة لكوفيد-19، أُعيد اتخاذ تدابير من قبيل إغلاق الحدود في العالم والأوامر بملزمة البيوت وفرض حظر على التجول. ورغم عدم إغلاق الحدود في الإقليم، قد فُرض حظر التجول في عدة مناسبات، وأغلقت العديد من مؤسسات الأعمال، وأصبح العديد من الأشخاص عاطلين عن العمل مؤقتا، وتعطلت الحياة الطبيعية بسبب حدوث ارتفاع في عدد الإصابات عدة مرات. إلا أنه مع إطلاق حملات التطعيم وتطبيق بروتوكولات سلامة صارمة للدخول، بدأ عدد السياح في الارتفاع ببطء في عام 2021. وبحلول نهاية الفصل الثاني من عام 2021، بلغ عدد السياح الذين زاروا الإقليم 14 166 سائحا، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 280,5 في المائة مقارنة بالفصل الأول من عام 2021. ومع ذلك، ونظرا للارتفاع البطيء جدا في عدد السياح، تشير التقديرات إلى أن عائدات السياحة في عام 2021 ستكون أقل بنسبة 88 في المائة من مقياس عام 2016.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

14 - ساهمت الزراعة وصيد الأسماك بحوالي 1,6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2018، وتتم هذه الأنشطة على نطاق ضيق وهي توفر مكملا صغيرا لتلبية الطلب المحلي. وتلبي معظم

الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي. وثمة قدر من الإنتاج الزراعي، وإن كان على نطاق صغير، معظمه من الفواكه والخضراوات والماشية الصغيرة، ولا سيما الدواجن، التي تنتج في المقام الأول للاستهلاك المحلي. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد في جزر فرجن البريطانية. وينظم قانون جزر فرجن لمصائد الأسماك لعام 1997 وأنظمة مصائد الأسماك لعام 2003 أنشطة صيد الأسماك للأغراض التجارية والترفيهية والرياضية، التي تستفيد منها السوق المحلية في المقام الأول.

هاء - الاتصالات والبنى التحتية

- 15 - توجد في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من 200 كيلومتر. وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتؤمن رحلات بحرية مباشرة انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ويوجد مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتتاحت خدمات نقل منتظمة بالعبارات تربط جزيرة تورتولا ببعض من الجزر الأخرى في الإقليم وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.
- 16 - وقد اكتملت في أوائل عام 2016 أشغال توسيع رصيف سفن الرحلات في جزيرة تورتولا، إلى جانب تطوير مرافقه البرية، التي بدأت في عام 2014، وبدأ استخدام الرصيف ومرافقه البرية في آذار/مارس 2016.
- 17 - وينظم التخطيط العمراني في جزر فرجن البريطانية قانون التخطيط العمراني لعام 2004، الذي يقتضي الحصول على موافقة هيئة التخطيط العمراني على كل المشاريع العمرانية في الإقليم.
- 18 - وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم. ويوجد ثلاثة من مقدمي الخدمات الرئيسيين الذين يخضعون لإطار تنظيمي للاتصالات السلكية واللاسلكية أنشئ في عام 2006.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمل والهجرة

- 19 - وفقا للخطة المالية المتوسطة الأجل للفترة 2020-2022، زادت المستويات الإجمالية للعمالة بنسبة 2,4 في المائة سنوياً في المتوسط في السنوات الأربع التي سبقت تأثير إعصاري عام 2017. ومع الخسارة الصافية التي بلغت 4 691 فرصة عمل بسبب إغلاق مؤسسات الأعمال عقب الإعصارين، وقع انخفاض نسبته 23,3 في المائة في العمالة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2017 مقارنة بمستويات العمالة في نهاية آب/أغسطس 2017. ووفقاً لتقديرات ميزانية عام 2021، بلغ عدد العمال 19 317 بحلول نهاية 2018 و 21 088 بحلول نهاية عام 2019، أي ما يمثل زيادة قدرها 24,9 في المائة و 36,2 في المائة، على التوالي، مقارنة بعام 2017. وكان عدد الأشخاص العاملين في عام 2019 أكبر عدد يسجل على الإطلاق في الإقليم.
- 20 - ووفقاً لتقديرات ميزانية عام 2022، كان يُتَوَقَّع في بداية عام 2020 أن يسير ارتفاع عدد العاملين في نفس اتجاه عام 2019 بفضل مشاريع التنمية الجارية والمقررة التي استمرت حتى عام 2020. غير أن تطبيق تدابير التخفيف بسبب جائحة كوفيد-19 أدى إلى انخفاض العمالة بنسبة 1,3 في المائة

مقارنة بعام 2019. وانخفض عدد الرجال والنساء العاملين بنسبة 2,1 في المائة و 0,3 في المائة على التوالي، مقارنة بعام 2019. وتاريخياً، كانت النساء يمثلن الحصة الأكبر من القوة العاملة، ولكن حدث تحول في عام 2018 بسبب الحاجة إلى عمال البناء للقيام بأشغال إعادة الإعمار الكبيرة التي تعين تنفيذها في الإقليم بعد إعصاري عام 2017. وأسفرت الجائحة أيضاً عن زيادة بنسبة 27,8 في المائة في عدد العاملين بدوام جزئي وعن انخفاض بنسبة 17,6 في المائة في عدد العاملين بدوام كامل في عام 2020، مقارنة بعام 2019. وشكّل هذا التحول في اتجاه الحالة الوظيفية نتيجة مباشرة لإجبار العمال الذين يعملون عادة بدوام كامل على أخذ إجازات بدون مرتب، وهكذا أصبحوا ضمن فئة العاملين بدوام جزئي بسبب الإغلاق المؤقت وأحياناً الدائم لمؤسسات الأعمال، أو عدم القيام بأنشطة مهنية، أو ساعات العمل المحدودة بسبب فرض حظر للجول، أو تعطل الأنشطة المهنية بسبب إغلاق الحدود. وضمن فئة العاملين بدوام جزئي في عام 2020، ارتفع عدد النساء بنسبة 32,6 في المائة وعدد الرجال بنسبة 24,6 في المائة. أما بالنسبة لفئة العاملين بدوام كامل، فقد كان الانخفاض في صفوف الرجال (20,5 في المائة) أعلى من الانخفاض المسجل في صفوف النساء الذي بلغت نسبته 14,7 في المائة. ومقارنة بعام 2019، انخفض متوسط الإيرادات إجمالاً بنسبة 8,5 في المائة في عام 2020. وانخفض متوسط إيرادات الرجال بنسبة 11,0 في المائة، بينما انخفض متوسط إيرادات النساء بنسبة 5,6 في المائة.

21 - ووفقاً لما ورد في الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، كشف استقصاء الظروف المعيشية الذي أجري في عام 2019 أن النساء أكثر عرضة للبطالة من الرجال. وكان العمال في قطاع السياحة هم الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19، ومن المتوقع أن يكون التأثير على قطاع السياحة أوسع نطاقاً وأن يستمر لفترة أطول، كما من المتوقع أن يكون الانتعاش تدريجياً وأن يتواصل في عامي 2022 و 2023. ومن المتوقع أن تتراوح نسب البطالة بين 12 في المائة و 17 في المائة في عام 2020. وبعد تخفيف القيود، يُتوقع أن تنخفض هذه النسبة إلى 7 في المائة في عام 2021.

22 - ووفقاً لتقرير تقييم الأثر على المجالين البشري والاقتصادي، يعمل ربع النساء العاملات في مجال الخدمات وفي مجال المبيعات في المتاجر والأسواق، وخمسهن مهنيات من ذوي المهارات. ولأن العديد من النساء يعملن في قطاعات تدفع أجوراً منخفضة، فإن نسبة النساء اللاتي يتقاضين أجراً يتراوح بين 700 و 1 400 دولار تزيد بـ 50 في المائة عن نسبة الرجال، ونسبة النساء اللاتي يتقاضين أقل من 700 دولار تبلغ ضعف نسبة الرجال. ومتوسط الأجر الشهري للنساء يقل بنسبة 10 في المائة تقريباً عن أجر الرجال: 2 332,77 دولاراً مقابل 2 573,05 دولاراً. وكان من المتوقع أن يؤدي الانخفاض المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى زيادة معدل البطالة بمقدار أربعة أو خمسة أضعاف في عام 2020، مع توقع حدوث أثر غير متناسب على العاملات والمهاجرات.

23 - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل في حالة الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة 20 سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنوياً في عدد الإعفاءات الممنوحة. وفي 15 نيسان/أبريل 2021، ألقى وزير الموارد الطبيعية والعمل والهجرة بياناً أمام مجلس النواب عرض خلاله التحديثات التي أُدخلت على سياسة الإعفاء من تصاريح العمل الحالية، بما في ذلك إضافة حد زمني للإعفاء، وإعادة ربط الإعفاء من تصريح العمل الذي تمت الموافقة عليه بصاحب عمل محدد. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2018، أعلنت

إدارة الهجرة التابعة لحكومة الإقليم أنه سيتم منح تصاريح دخول متعددة السنوات للأشخاص المؤهلين. فالموظفون المتعاقدون مع الحكومة، وموظفو الهيئات النظامية، والأشخاص الذين منحوا إعفاء من تصاريح العمل إلى أجل غير مسمى وعاشوا في الإقليم بصورة متواصلة لمدة خمس سنوات أو أكثر، يكونون مؤهلين للحصول على تصريح دخول متعدد السنوات. ويُمنح تصريح الدخول المتعدد السنوات كل ثلاث سنوات، على نقيض التصريح السنوي، ويمنح بعد تاريخ انقضاء تصريح دخول الشخص.

باء - التعليم

24 - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، بقانون التعليم لعام 2004 وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام 2014. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المنفذة بموجب هذا القانون، وسير الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

25 - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفر التعليم الجامعي مجانا لسكان جزر فرجن في الكلية المتوسطة المحلية (كلية ه. لافيتي ستاوت)، ولها فرعان في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة البكالوريوس.

26 - ويستفيد الطلاب الوافدون من أقاليم ما وراء البحار من معدلات الرسوم التي يدفعها الطلاب المحليون في الجامعات البريطانية، على أن يستوفوا شرط الإقامة في أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا لفترة ثلاث سنوات قبل السنة الدراسية الأولى من مسارهم الدراسي. ويحق للطلاب الحصول على قروض لدفع الرسوم الدراسية في إنكلترا شريطة أن يكونوا حاصلين على مركز مقيم دائم عند وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يبدؤوا دراسات جامعية، بدوام كامل أو بدوام جزئي، خلال العام الدراسي 2022/2023.

27 - ووفقا لتقرير تقييم الأثر على المجالين البشري والاقتصادي، خلصت دراسة استقصائية شملت 765 2 أسرة معيشية لديها أطفال في سن الدراسة أجرتها وزارة التعليم في الإقليم في أعقاب جائحة كوفيد-19 إلى أن 340 أسرة على الأقل تفكر إلى إمكانية استعمال الإنترنت وأن 446 أسرة أخرى لديها حزم محدودة. ووفقا لتقديرات ميزانية عام 2021، قدمت وزارة التعليم الدعم للطلاب الذين طلبوا المساعدة، بوسائل منها برنامج قروض يمكن الوالدين من شراء حواسيب محمولة بتكلفة أقل وتدابير لتيسير إمكانية استعمال الإنترنت.

جيم - الصحة

28 - أنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام 2005، وهي هيئة تنظيمية تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وأطلق نظام التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر 2015 وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير 2016.

29 - ووفقا لمعلومات صادرة عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تسهم الأمراض المزمنة غير السارية، ولا سيما السرطان والسكري وارتفاع ضغط الدم، بدرجة كبيرة في وفيات البالغين واعتلالهم. ويمثل انتشار السمنة، الذي يعزى أساسا إلى نمط عيش تقل فيه الحركة ونظام غذائي تكثر فيه الأغذية المصنّعة

أو المكررة، أحد المخاطر الصحية الرئيسية فيما يتعلق بالأمراض المزمنة في جزر فرجن البريطانية، حيث إنه يؤثر أساساً على النساء والأطفال. وتنفذ وزارة الصحة والتنمية الاجتماعية استراتيجية مدتها 10 سنوات للوقاية من الأمراض المزمنة غير السارية، تعتمد على نهج متعدد القطاعات. ووفقاً لمعلومات صادرة عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية نشرت في عام 2017، لم تسجل أي وفيات للأمومة في الإقليم في السنوات العشر السابقة لعام 2017. ولا توجد منشآت تدريبية ولذا يتلقى الأخصائيون الصحيون التدريب في أماكن خارج الإقليم في منطقة البحر الكاريبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ومن أجل شغل الوظائف اللازمة للعاملين الصحيين في القطاعين العام والخاص، يجري استقدام موظفين من منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة وكندا والفلبين وبعض البلدان الأفريقية.

30 - ووفقاً لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، سمح تأثير إعصاري عام 2017 على جزر فرجن البريطانية بتسليط الضوء على ضرورة تحسين الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي أثناء إدارة الكوارث في صفوف العاملين في المجالين الصحي والاجتماعي، وكذلك في صفوف عامة السكان. وفي هذا السياق، قامت وزارة الصحة ومصرف التنمية الكاريبي، بدعم من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بتنظيم نشاط في عام 2019 لدعم التعافي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة أي تهديدات مستقبلية. وبعد ظهور جائحة كوفيد-19، لم تستمر الاحتياجات المتصلة بالصحة النفسية والاجتماعية والعقلية على أرض الواقع فحسب، بل إنها ازدادت، وتم تعديل المشروع للحد من المعاناة وتحسين الصحة العقلية والراحة النفسية والاجتماعية في صفوف الأشخاص المتضررين من الجائحة ومن الكوارث. وتضمن أحد العناصر الرئيسية لهذا التعديل سلسلة من الحلقات الدراسية الشبكية المعدة لتحسين المعارف والمهارات اللازمة للتعامل مع مشاكل الصحة العقلية أثناء الجائحة والتحديات المتأصلة فيها. وشارك في تلك الحلقات مديرو الملاجئ، وعاملون في المجال الصحي، ومساعدون طبيون، وآباء، ومعلمون، وأفراد من جزر فرجن البريطانية.

31 - وقدمت حكومة المملكة المتحدة الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طوال فترة نقشي جائحة كوفيد-19. وقد شمل الدعم المقدم تمويل وتوريد مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المخبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يتمشى الدعم التي تقدمه مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها لما وراء البحار.

32 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، زودت المملكة المتحدة جزر فرجن البريطانية بلوازم طبية، من بينها مجموعات أدوات الاختبار، ومعدات الحماية الشخصية، ومجموعة أدوات لمستشفى ميداني، وخمسة أجهزة للتنفس الاصطناعي تتجاوز قيمتها 1,4 مليون جنيه إسترليني. ووفرت الدولة القائمة بالإدارة ما يكفي من اللقاحات لجميع البالغين في الإقليم، وسلمت الدفعة الأولى من الجرعات المعززة واللقاحات للأطفال. ويواصل خبراء الصحة في المملكة المتحدة تقديم المشورة والمعلومات إلى هيئة الخدمات الصحية من أجل المساعدة على إرشاد استجابة الإقليم لجائحة كوفيد-19. وقام إيان كامينغ، سفير المملكة المتحدة المعني بالرعاية الصحية في أقاليم ما وراء البحار، بزيارة الإقليم في حزيران/يونيه 2021، ومرة أخرى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ورافقته آنذاك ناتالي رايت من وكالة الأمن الصحي بالمملكة المتحدة. وإضافة إلى دعم الأخصائيين الصحيين، عقد السفير المعني بالرعاية الصحية اجتماعات عامة وأجرى مقابلات إعلامية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بكوفيد-19 واللقاحات.

دال - الجريمة والسلامة العامة

33 - أشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. وفي عام 2021، كانت السفينتان *HMS Medway* و *RFA Wave Knight* مكلفتين بالعمل في البحر الكاريبي، في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة.

هاء - حقوق الإنسان

34 - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان ليشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل 2 من دستور عام 2007 حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية وينص على إنشاء لجنة تُعنى بحقوق الإنسان بموجب القانون.

35 - وقد اعتُمدت في عام 2013 سياسة وطنية بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين، لتكملة بروتوكول العنف العائلي الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويوسع قانون العنف العائلي لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالملكات وتدميرها، كما يوفر الحماية للأشخاص في العلاقات القائمة على المعاشرة دون معاشرة. ويطبق على الرجال الذين يؤذون النساء برنامج "المعاشرة السلمية"، وهو برنامج تثقيفي نفسي مدته 16 أسبوعاً تفرضه المحاكم ويهدف إلى منع العنف. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2011، أقر مجلس الوزراء "برنامج ما بعد الدعم" للرجال الذين أكملوا برنامج "المعاشرة السلمية".

خامسا - البيئة

36 - جرى توسيع نطاق عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة، ليشمل جزر فرجن البريطانية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، دأب الإقليم منذ عام 2015 على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستثماري لتغير المناخ لعام 2015، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار شراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

37 - وفي عام 2014، أقرت حكومة الإقليم تشريعاً يقضي بإنشاء محمية دائمة لسماك القرش في مياهها الإقليمية ويحظر الصيد التجاري لجميع أنواع سمك القرش والشفنين البحري على كامل نطاق تلك المياه. ووفقاً لما ذكرته الحكومة، يوجد ما يقرب من 51 منطقة محمية معينة في النظام الحالي للمناطق المحمية، بما في ذلك المنتزهات الوطنية والبحرية، ومناطق مصائد الأسماك المحمية، ومحمية حرجية (منتزه سيح ماونتن الوطني)، ومناطق مائية. وبحسب تعيين المناطق المحمية، تعود حالياً مسؤولية إدارتها إلى الصندوق الاستثماري للمنتزهات الوطنية أو إلى إدارة الزراعة ومصائد الأسماك. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020،

أصدر الصندوق الاستئماني للمتنزهات الوطنية أول “أطلس بيئي” يتوقع أن يشجع على زيادة الوعي بالمناظر الطبيعية للإقليم وتنوعه البيولوجي.

38 - ووفقاً لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فلا يتوافر في الإقليم إلا مساحة محدودة من الأراضي التي يمكن استخدامها كمداخن للقمامة، وتزيد من صعوبة هذا الوضع التضاريس التلية، مما يجعل إنشاء مدافن القمامة عملاً صعباً ومكلفاً. وخلال العقد الماضي، زاد حجم النفايات في الإقليم بمعدل ثلاث مرات؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، بينما يجري إنشاء مرافق لإعادة تدويرها على أساس تجريبي. ويتم التخلص من النفايات بإحراقها أساساً في محرقة بوكوود بوند في جزيرة تورتولا، التي تبلغ سعتها 100 طن يومياً، كما توجد مدافن قمامة أخرى في جزر تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا الرئيسية.

39 - ووفقاً لما ورد في “خطة التعافي في سبيل تحقيق التنمية”، تعرضت الموارد الطبيعية في الإقليم لأضرار كبيرة من جراء كوارث عام 2017. فقد لحق ضرر بالغ بالنظم الإيكولوجية من قبيل الشعاب المرجانية وأشجار المنغروف والشواطئ ومروج الأعشاب البحرية والبرك المالحة وقنوات الصرف والغابات الرطبة والجافة من جراء الرياح العاتية وعرام العواصف ومياه الفيضانات وما يرتبط بها من ترسبات وتلوث وحطام.

40 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، على مدى السنوات العشر الماضية، قدّم صندوق “داروين بلس” بالمملكة المتحدة، المعروف أيضاً باسم الصندوق المعني بالبيئة والمناخ في أقاليم ما وراء البحار، الدعم أيضاً إلى 22 مشروعاً في جزر فرجن البريطانية، من بينها أربعة مشاريع أطلقت في عام 2021. وتركز المشاريع الأربعة الجديدة على تيسير إعداد خطط للحيز البحري؛ وإعداد خرائط الموائل البحرية؛ والتعامل مع مرض فقدان الأنسجة الذي تعاني منه الشعاب المرجانية الصخرية؛ والتعامل مع تدفق (طحالب) السرخاسوم.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

41 - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

42 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

43 - ويشترك الإقليم في اجتماعات المجلس المشترك بين إقليمي جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المشتركة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشمل المواضيع التي تتناولها الاجتماعات إنفاذ القانون واستعمال القوارب الترفيهية ورياضة الصيد ومسائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق العامة والثقافة والتعليم. وعقد الاجتماع الثامن للمجلس في جزيرة تورتولا في 4 شباط/فبراير 2020.

44 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وقّع رسمياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجزر فرجن البريطانية مذكرة تفاهم تعزز شراكتهما من أجل فتح مكتب مشاريع لمواصلة معالجة الآثار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية أو الجائحات. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الاتفاق الدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة

عام 2030، بما في ذلك تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط، وتسريع وتيرة تنفيذها وتقديم المساعدة التقنية للتحليلات القطاعية، وتعزيز الاقتصاد الأزرق والأنشطة الإضافية المناسبة.

45 - وفتحت سائنت فنسنت وجزر غرينادين مكتبا قنصليا في جزر فرجن البريطانية في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

46 - يرد في الفرع أولا أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

47 - عُقد اجتماع المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة لعام 2021 في لندن يومي 16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حيث استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار. وألقى رئيس وزراء المملكة المتحدة الكلمة الافتتاحية، وأجرى المشاركون مناقشات شملت مجموعة واسعة من المواضيع مثل تغير المناخ والبيئة، والقدرة على الصمود الاقتصادي والرعاية الصحية، بما في ذلك الاستجابة للجائحة. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، كشف البيان الذي أدلى به دوق كامبريدج في الاجتماع، عقب المناقشات التي أجريت أثناء الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي استضافتها المملكة المتحدة في عام 2021، عن الأهمية التي توليها المملكة المتحدة للتصدي لتغير المناخ، ولعلاقتها بأقاليم ما وراء البحار، وعن اعترافها بالمساهمة الكبيرة لهذه الأقاليم في تنوعها البيولوجي.

48 - وفي البيان المعتمد خلال الاجتماع، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق هذه الشعوب في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

49 - وأعرب كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار عن الالتزام بمواصلة استكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وأعلن أيضا أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب اسم الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها المتعلقة بذلك.

50 - وفي الجلسة الحادية عشرة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي عُقدت في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أثناء الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة عصرية قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

51 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد لأقاليم ما وراء البحار وشعوبها، وأن المملكة المتحدة، ضمننت خلال الجائحة عدم حدوث نقص في معدات الحماية الشخصية أو لوازم الاختبار

التشخيصي أو المعدات الطبية في أي منها، كما أنها سلّمت اللقاحات إلى جميع الأقاليم، بما يشمل إقليمي بيتكرن وتريستانت دا كونيا اللذين يُعتبران من أنأى المجتمعات الجزرية على الأرض. وذكر أيضاً أنه يُتوقع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة.

52 - وأضاف أنه في حين ستضطلع المملكة المتحدة بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، مع عدم الإخلال بشرط واحد هو أن تحتفظ المملكة المتحدة بالصلاحيات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأفاد أيضاً بأن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنوياً لرصد الأولويات الجماعية والدفع بها قدماً.

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

53 - ألقى ممثل حكومة الإقليم كلمة خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في أبرشية سانت جون، دومينيكا، في الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو 2021.

54 - ونظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة جزر فرجن البريطانية في جلسيتها الثالثة والسابعة المعقودتين في 14 و 24 حزيران/يونيه 2021. وفي الجلسة الثالثة، أدلى ببيان نائب رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية ومقدم التماس. وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل أنتيغوا وبربودا ببيان أيضاً. وفي الجلسة السابعة، وجهت الرئيسة الانتباه إلى النص المتفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/2021/L.14، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة دون تصويت (انظر A/AC.109/2021/SR.7).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

55 - في الجلسة الثالثة المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، استمعت اللجنة، بناء على قرار اتخذ في جلسيتها الثانية، إلى بيانين بشأن مسألة جزر فرجن البريطانية أدلى بهما نائب رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية ومقدم التماس.

56 - وفي الجلسة السادسة عشرة المعقودة في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع القرار السابع المعنون "مسألة جزر فرجن البريطانية"، الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/76/23).

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

57 - في 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، اتخذت الجمعية العامة، دون تصويت، القرار 93/76 بناءً على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2021 (A/76/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. وجاء في ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام 2007، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التثقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم إذا طلبها؛

(و) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ز) أكدت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك في الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ح) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بأراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ط) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام

المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ي) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية؛

(ك) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وصمودها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم باعتباره مركزا ماليا دوليا؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقا لنظمه الداخلية السائدة؛

(ن) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للإقليم، ودعم جهود الإنعاش وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريال الذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛

(س) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة جزر فيرجن البريطانية

